الحكومة تسمح بتصدير مليوني صوص خلال شهرين

حداد لـ«الوطن»: أسعار الفروج حكماً ستتأثر

الزراعة: القرار بُني بمقارنة الاستهلاك والإنتاج

عبد الهادي شباط

أقرت رئاسة مجلس الوزراء تصدير صوص الفروج لفترة مؤقتة معللة ذلك بتوافر كميات فائضة من صوص الفروج مع تكلفة إنتاج أعلى بكثير من سعر مبيعه في السوق المحلية والخوف من خروج مربي الأمات من الأسواق مما سينعكس مستقبلاً على عدم توفر صوص الفروج.

وحسب نسخة القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن قرار رئاسة مجلس الوزراء استند إلى توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية-الزراعة والإصلاح الزراعي، بالسماح بالتصدير إلى دول الجوار (لبنان-الأردن- العراق) لكمية مليون صوص فروج شهرياً لمدة شهرين وبكمية إجمالية قدرها مليونَي صوص، وتكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي متابعة الأسواق لتقييم واقع الصوص من حيث توافره وسعره ودراسة منعكس القرار على السوق المحلية وموافاة أمانة سر اللجنة الاقتصادية بمذكرة حول ذلك والمقترحات بهذا الشأن ليصار إلى إقرار اللازم بهذا الشأن.

كما تم تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرار اللازم لوضع مضمون القرار موضع التنفيذ، علماً أن سعر مبيع الصوص حالياً في السوق المحلية أقل من ٣٠٠ ل.س وتكلفة إنتاج الصوص تقدر بنحو ألف ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون وزير الزراعة أحمد قاديش أن قرار التصدير بني على دراسة للسوق المحلية شملت حجم الإنتاج المحلي من الصوص وحجم الاستهلاك وغيرها من المؤشرات، وتم التوصل عبر الدراسة لوجود فائض في إنتاج الصوص محلياً ومنه تم رفع مقترح يفتح المجال بالتصدير، مؤكداً عدم تأثير قرار تصدير صوص تربية الفروج على أسعار مادة الفروج في السوق بسبب زيادة العرض والفائض الموجود في السوق المحلية وأنه سيتم تقييم أثر القرار في السوق خلال الشهرين القادمين وفي حال تم لحظ أي أثر له في ارتفاع سعر مادة الفروج سيعاد النظر في القرار.

واعتبر أنه رغم السماح بالتصدير لكن هناك الكثير من الصعوبات في عملية التصدير ترتبط بالشروط والمعايير الخاصة بنقل الصوص مثل توفير التبريد والتكييف ودرجات حرارة مناسبة وتأمين شاحنات النقل إضافة للتكاليف العالية في توفير كل ذلك، كما اعتبر أن السوق الأكثر استيعاباً للمنتجات السورية هي السوق العراقية لكنها حالياً تمر بمرحلة شبه حجر على المنتجات الحيوانية كإجراء احترازي للحفاظ على قطعان الثروة الحيوانية لديهم من الأمراض.

ورغم أن عضو لجنة تربية الدواجن في اتحاد غرف الزراعة حكمت حداد أبد ضرورة القرار بسبب تجنيب مربي الأمات (صوص الفرخ) الخسارات التي تطولهم منذ أشهر وضمان تحقيق أسعار مدروسة لصوص الفروج بما يضمن استمرار المربين في الإنتاج وعدم حدوث انقطاعات في التربية في السوق المحلية إلا أنه لم يخف أن أسعار مادة الفروج حكماً ستتأثر لأن قيمة صوص الفروج سترتفع بسبب التصدير وبالتالي ارتفاع في كلف تربية الفروج وبين أنه في حال كان متاحاً لابد من التركيز على السوق العراقية في التصدير لأنها تستوعب معظم فائض الإنتاج المحلي لدينا مبيناً أن كلفة صوص الفروج في العراق تصل لنحو ١٥٠٠ ليرة.

«التجاري» السوري يطلق برنامجه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تخفيض معدلات الفائدة لمنتجات مصرفية مدعومة

الوطن

كشف المصرف التجاري السوري في بيان له تلقت «الوطن» نسخة منه أنه بناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور تنموي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بتكليف المصرف التجاري السوري لإطلاق برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس مجلس الوزراء يوم الخميس ٢٠٢١/٧/٢٩، يطلق المصرف التجاري السوري برنامج تمويل هذه المشروعات الذي يبدأ العمل به رسمياً مطلع الأسبوع القادم، حيث بدأ تقديم الطلبات إلى فروع المصرف في المحافظات بدءاً من أمس، مبيناً أنه يتكون برنامج التمويل من عدة منتجات مصرفية بفوائد بسيطة مدعومة، حيث يقدم المصرف هذا النوع من القروض بتخفيض معدلات الفائدة على كافة القروض التي تمنح لهذه المشروعات ضمن هذا البرنامج بمعدل ٢ بالمئة، إضافة إلى أن جزءاً أساسياً منها بفائدة مدعومة وفق البرنامج الحكومي لدعم فوائد القروض من قبل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصل الدعم إلى معدل فائدة ٧ بالمئة وتتحمل المشروعات فائدة بسيطة ٤ بالمئة (على الرصيد المتناقص للقرض)، ويسعى المصرف للحصول على الموافقات اللازمة لتشمل بقية المنتجات المطروحة للتمويل في برنامج دعم الفائدة.

كما أن البرنامج عبارة عن محفظة قروض إنتاجية عبر مجموعة من القروض الاستثمارية بآجال متنوعة غاياتها الرئيسة تنصب في العملية الإنتاجية وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد السوري، بما يساهم في رفع الناتج المحلي وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها كرافد اقتصادي أساسي خلال المرحلة الراهنة، ويساهم في حل المشكلات التمويلية التي تواجهها هذه المشروعات بفوائد مدعومة وتوفير فرص العمل وتعزيز قدراتها التنافسية في الاقتصاد السوري.

واعتبر المصرف في بيانه أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يعتبر موضوعاً جديداً على المصرف التجاري السوري، فالمصرف يقوم منذ إعادة الإقراض في عام ٢٠١٩ بجهود حثيثة لتمويل القطاعات الاقتصادية والمشروعات التي تنطوي ضمنها وفق بما ينسجم مع الاستراتيجيات والأولويات الاجتماعية والتنموية، وتماشياً مع هذه الإستراتيجية وانطلاقاً من دور المصرف في دعم الاقتصاد الوطني، أطلق المصرف التجاري السوري برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على مختلف القطاعات لاسيما الإنتاجية منها عبر مجموعة من القروض الاستثمارية بآجال متنوعة وبمعدل فائدة مخفّض ومدعوم مع تبسيط الإجراءات المصرفية المتبعة للحصول على القرض.

وركز المصرف على أن برنامج المصرف التجاري السوري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها والبدء بتحقيق توزعاً جغرافياً جيداً وتعدد المنتجات الموجهة حسب أنواع المشروعات المستفيدة وتحقيق الاستفادة القصوى من التمويل المصرفي عبر توجيه القرض للمشروعات التي تستحقه والتي ستساهم في تعزيز الإنتاج وتحقيق الوفورات بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وتمييز المشروعات ذات الأولوية من الاستفادة من دعم أسعار الفائدة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد ما يحقق لهذه المشروعات دافعاً إيجابياً للاستمرار والتطور وهي ميزة خاصة بهذه المشروعات خاصة لجهة تبسيط إجراءات منح القروض لدى المصرف ضمن إطار برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق المرونة والسهولة في منح التمويل والاستفادة منه في الوقت المناسب وتحقيق تنويع جيد في باقة القروض ضمن البرنامج ما يؤدي إلى توسيع قاعدة المشروعات المستفيدة من هذا البرنامج والقطاعات الإنتاجية التي تنتمي إليها وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي اللذين لهما أهمية خاصة في مواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضت على بلدنا خلال الفترة الماضية وإعطاء المرونة لهذه المشروعات في السداد من خلال آجال متنوعة للقروض (طويل، متوسط، قصير الأجل) وذلك يمكّن المشروع من اختيار القرض بما يتناسب مع طبيعة مشروعه وقدرته على السداد.

وعن ميزات برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيّن المصرف أن التمويل سيكون بفائدة مخفضة ومدعومة هي أقل فائدة مطروحة في القطاع المصرفي السوري، حيث يفرض المصرف فائدة على الرصيد المتناقص من القرض وهو ميزة تم ضبطها في تخفيض المصرف ٢ بالمئة على كل قروضه ضمن برنامج تمويل المشروعات ويضاف له تخفيض آخر (دعم) بمقدار ٧ بالمئة لتصل نسبة الفائدة ضمن برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ٤ بالمئة سنوياً مع ملاحظة (الفائدة المفروضة لدى المصرف التجاري السوري فائدة على الرصيد المتناقص (المتبقي من القرض)، وكذلك منح التمويل بآجال متعددة (طويل، متوسط، قصير الأجل)، حسب نوع المشروع وقدرته على السداد والاتفاق بين المقترض والمصرف وحسب دراسة الجدوى.

السورية للتجارة تحارب «مافيا» المياه

نجم: 95 ألف جعبة تم استجرارها من جميع المعامل خلال تموز

الوطن

كشف المدير العام للسورية للتجارة أحمد نجم عن حشد طاقات كبيرة من كوادر المؤسسة في كل المحافظات لتامين حاجة السوق من مياه الشرب المعدنية التي تنتجها الشركة العامة لتعبئة المياه من خلال وحدات تعبئة المياه في دريكيش والسن وبقين والفيجة.

وأكد نجم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة تقوم بتوزيع تلك المادة الضرورية التي شهدت إقبالا كبيراً خلال الشهر الماضي نتيجة ارتفاع درجات الحرارة الكبيرة، وموسم السياحة، واستغلال أصحاب النفوس الضعيفة من الباعة والموزعين لحاجة الناس لهذه المادة وقيامهم برفع الأسعار بشكل تجاوز التسعيرة المحددة لبيع المياه المعدنية.

وأكد المدير العام أن السورية للتجارة استجرت خلال تموز الماضي ٩٥٦٣٠ جعبة مياه من مختلف القياسات منها ٤١٩٠٠ جعبة لتر ونصف اللتر من معمل دريكيش و٢٧٢٦ جعبة سعة نصف لتر من دريكيش و١٩٣٦ جعبة من معمل السن قياس لتر ونصف اللتر و١٦٠٦٨ جعبة من معمل مياه الفيجة و٢٢٦٠ جعبة من معمل مياه بقين.

وكانت الكمية أكثر هي من حجم لتر ونصف اللتر، في حين كمية نصف لتر كانت لا تتجاوز ٢٧٢٦ جعبة، وكانت الكمية الأكبر قد وزعت من فرع ريف دمشق والتي تجاوزت ٢٠ ألف جعبة خلال تموز والتي تم استجرارها من معملي الفيجة وبقين، التي بلغت كمية الاستجرار منهما خلال الشهر الماضي فقط ٣٨٦٦٨ جعبة زودت بها محافظات ريف دمشق وطرطوس.

وبين نجم أن المؤسسة حشدت في سبيل توفير المياه أسطولاً من سيارات الشحن التي تقوم بجلب المياه من تلك المعامل وتوزعها على المحافظات حسب حاجة كل محافظة، حيث تقوم على مدار الساعة برصد حاجة كل صالة من صالات السورية للتجارة، وقبل أن تنتهي الكميات المتوافرة لديها يتم رفدها بكميات جديدة حيث لم يتم انقطاع المياه عن أي من منافذ البيع في مراكز المدن والريف، وتم وضع إعلانات كبيرة وواضحة في كل الصالات أن سعر الجعبة الواحدة ٣١٥٠ ليرة سورية وحسب السعر المحدد من وزارة الصناعة للمبيع للمستهلك.

وأكد المدير العام أن المؤسسة وضعت سيارات من مختلف الأحجام في الأحياء والساحات للبيع المباشر لجميع المواطنين لكسر الاحتكار الذي قام به بعض المحال التجارية والبعض من المؤزعين، ما ترك انطباعاً طيباً لدى الناس، وكذلك الحال انعكست هذه الحملة على إجبار التجار على خفض الأسعار نتيجة قدرة السورية للتجارة على توفير حجم الطلب في السوق على هذه المادة. ومن خلال هذا الدور استطاعت السورية للتجارة محاربة «مافيا» المياه التي استغلت حاجة الناس، وأرغمتهم على خفض الأسعار في السوق.

الزيتون انخفض عن الموسم الماضي بنسبة ٢٤ بالمئة

٦٤٥ ألف طن زيتون و١٠٣ آلاف طن زيت

جوهر لـ«الوطن»: الحرائق أدت إلى تخفيض عدد الأشجار وأخرجت قسماً منها من طور الإنتاج

رامز محفوظ

بينت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر أن تقديرات إنتاج سورية من الزيتون لهذا الموسم ٦٤٥٣٣١ طناً، منوهة بأن المساحة المزروعة بالزيتون تبلغ نحو ٦٩٦٣٦٣ هكتاراً فيها نحو ١٠٣ ملايين شجرة منها ٨٥ مليون شجرة مثمرة بحيث تشكل ١٢ بالمئة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، و٦٥ بالمئة من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة.

ولفتت إلى أن الإنتاج ينخفض هذا الموسم نحو ٢٤ بالمئة عن الموسم السابق عندما وصل إنتاج الزيتون إلى ٨٥٠٣٤١ طناً، قائلة: إن هذا الانخفاض كبير في مناطق إنتاج أساسية تشكل نحو ٥٠ بالمئة من المساحة المزروعة بالزيتون في سورية وهي مناطق في محافظتي حلب وإدلب حيث تتركز فيهما معظم الأراضي المزروعة بالزيتون في مناطق خارج السيطرة، حيث قدّر الإنتاج في محافظة حلب بحوالي ١٣٠١٣٥ طناً على حين كان في الموسم الفائت نحو ٢٣٧١٧٤ طناً، وفي محافظة إدلب قدّر الإنتاج بحوالي ١٠٢١٢٢ طناً على حين كان في الموسم الفائت نحو ١٨٥٠٠٠ طناً.

وعن إنتاج المحافظات الأخرى بينت جوهر أن إنتاج محافظة حمص للموسم الحالي يقدر بحوالي ٩٨٠٤٠طناً، واللاذقية ٨٧٩٩٧ طناً، وحماة ٦٩٢٣٧طناً، و٥٠٤٥٨ طناً في طرطوس، و٤٠٠٦٧ طناً في ريف دمشق، و٢١٠٠٠ طناً في درعا، و١٦٦٨٥ طناً في الرقة، و١٠٢٨٤ في القنيطرة، و٨٦٨٩ طناً في الغاب، و٨٦٥٧ طناً في السويداء، و١٦٠ طناً في الحسكة. وأضافت: شمل هذا الانخفاض أيضاً محافظات حمص وحماة وطرطوس ودرعا والغاب والسويداء على حين ارتفعت تقديرات الإنتاج الأولية في محافظات اللاذقية وريف دمشق والرقة والقنيطرة والحسكة مقارنة مع الموسم الماضي.

وأشارت إلى أنه وفقاً لهذه التقديرات الأولية يتوقع أن تكون كمية إنتاج الزيت نحو ١٠٣ آلاف طناً.

هامش التصدير لهذا العام سيكون منخفضاً

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت جوهر أن هذه التقديرات تعتبر أولية لإنتاج الزيتون للموسم الحالي والأرقام تم الحصول عليها من مديريات الزراعة في المحافظات ومن خلالها تم احتساب كمية الزيت المقدر إنتاجه وذلك في حال عدم حصول أي طارئ بيئي يؤثر في الاصطناع الحيوي للزيت والثمار، ستظهر ظاهرة المعاومة بشكل كبير، مبينة أن هذه الظاهرة موجودة بالنسبة للزيتون.

وأوضحت أن التغيرات البيئية وارتفاع درجات الحرارة وخاصة في مراحل حرجة وهي الأزهار والعقد أثرت كذلك في نسبة الثمار العاقدة وتتمنى ألا تؤثر في نسبة الزيت والثمار لأن عملية الاصطناع الحيوي للزيت والثمار تتطلب درجة حرارة معينة وإذا تم تجاوز درجات الحرارة هذه من الممكن أن يؤثر ذلك في النشاط الأنزيمي وبالتالي يقل إنتاج الزيت أو تقل كمية الزيت المصنع في قلب الثمرة وبالتالي ينخفض المردود، متمنية ألا يحدث هذا الأمر خلال الفترة الحالية بالذات لأن الثمار تقوم بتخزين الزيت حالياً.

وعن تأثير الحرائق في الإنتاج للموسم الحالي أكدت جوهر أن الحرائق أدت إلى تخفيض عدد الأشجار بسبب خروج قسم منها من طور الإنتاج الحالي، لافتة إلى أن شجر الزيتون يجدد نفسه بنفسه وقرمة الزيتون تبقى قابلة للحياة ولا تموت، لافتة إلى أن نسبة الحرائق التي طالت شجر الزيتون هذا العام ليست دقيقة من الوحدات الإرشادية ونحن بصدد تقييم هذا الموضوع.

ولفتت إلى أن إنتاج الزيت للموسم الماضي كان نحو ١٤٠ ألف طناً حسب تقديرات وزارة الزراعة، أما الموسم الحالي ووفقاً للتقديرات فمن المتوقع أن يكون بحدود ١٠٣ آلاف طناً، مشيرة إلى أن المشكلة في الموسم الحالي أن مناطق الإنتاج في حلب وإدلب الإنتاج فيهما منخفض كثيراً وهذا الأمر أثر في كمية الإنتاج في سورية، لافتة إلى أن هذه التقديرات هي تقديرات لمناطق داخل وخارج السيطرة وفي حلب وإدلب هناك مناطق أساسية وشاسعة لإنتاج الزيتون موجودة حالياً خارج السيطرة.

وأوضحت جوهر أن إنتاج الزيت للموسم الحالي الذي قدر بحوالي ١٠٣ آلاف طناً كافٍ للاستهلال المحلي لأن دخل المواطن حالياً لا يسمح له باستهلاك أكثر من ٣ إلى ٤ كيلو شهرياً وبالتالي انخفض معدل الاستهلاك المحلي للزيت في سورية لحدود ٨٠ ألف طناً خلال فترة الأزمة نتيجة التضخم وعوامل أخرى، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المحافظات مثل المحافظات الشرقية لا تستهلك زيت الزيتون وهذا الأمر غير موجود في ثقافة أبناء هذه المحافظات.

وبالنسبة للكميات المتوقع تصديرها إلى الخارج من إنتاج زيت الزيتون للموسم الحالي لفتت إلى أن الهامش التصديري لزيت الزيتون للموسم الحالي سيكون نوعاً ما منخفضاً مقارنة مع السنوات السابقة التي كان الإنتاج فيها جيداً ولن يكون المتاح للتصدير بكميات كبيرة، لافتة إلى أن هناك تركيزاً على ضرورة ألا يغيب زيت الزيتون السوري عن الأسواق العالمية ويجب أن يكون موجوداً دائماً ومن الممكن أن يتم وضع شروط وضوابط لعملية التصدير لكن حتماً يجب ألا يكون هناك قرارات تصدير زيت الزيتون لأن هذا المنتج تصديري بامتياز وهو مرغوب في الأسواق العالمية.

وأكدت أنه في حال تم منع تصدير زيت الزيتون للموسم الحالي حتماً سيتضرر الفلاح وبالتالي لن يستمر بعملية الإنتاج وكذلك انخفاض التصدير أو منعه يمكن أن تستفيد منه فئة التجار ويشترون كميات كبيرة من زيت الزيتون من الفلاحين ويحتكرونها ويصرفونها بطرق ملتوية.

وأشارت إلى أنه من الممكن أن يتم إعطاء دعم للمزارع في حال انخفاض سعر المبيع المحلي لزيت الزيتون عن سعر التكلفة وتعويضه وذلك في حال تم منع التصدير واتخاذ الإجراءات التي تحقق للفلاح عائدية.

وبخصوص أسعار زيت الزيتون هذا العام لفتت جوهر إلى أنه من المتوقع أن يكون هناك ارتفاع بسيط في سعر زيت الزيتون، لافتاً إلى أن سعر ليتر زيت الزيتون كان في العام الماضي بحدود ١٥ ألف ليرة وهذا العام سيكون أكثر بنسبة قليلة.

الجمارك تضبط نفسها!

ضبط مستودع للمهربات والتحقيقات تفيد أنه لأحد العاملين في الجمارك

عبد الهادي شباط

يبدو أن حملات التدقيق والتفتيش التي طالت العديد من الإدارات والشخصيات المهمة في العمل الجمركي خلال الفترة الماضية لم تنته كما يتم تداوله عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي لتنقل لجهات أخرى، وما حدث يوم الجمعة الماضية من تنفيذ مديرية المكافحة في الجمارك عملية تحر ونقتيش على أحد المستودعات الذي يشتبه في أنه مخصص لتخزين المهربات في أحد ضواحي ريف دمشق القريبة أظهر أنه (المستودع) يعود لأحد العاملين في المديرية العامة للجمارك.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» من مصدر في الجمارك أن أهم المواد التي تم ضبطها في المستودع في الضاحية هي أدوية يرجح أنها ذات منشأ أجنبي إلى جانب بعض المواد المختلفة وكلها لا تحمل بيانات، الأمر الذي رجح التعامل معها تحت بند الاستيراد تهريباً مع تقديرات أولية لقيمة المصالحة على القضية بنحو ٢٠٠ مليون ليرة، ومن خلال التوسع أكثر في التفاصيل تبين أنه تم توقيف عامل في مستودع المحجوزات لاستكمال التحقيق في الحادثة وهو يدفع باتجاه الربط بين المهربات التي ضبطت في مستودع بضاحية بريف دمشق وبين مستودع المحجوزات، وكل ذلك يجري على التوازي لمحاضر إتلاف لمواد في مستودع المحجوزات تمت مراسلة محافظة دمشق للتنسيق معها في عمليات الإتلاف لكن تأخر تفاعل المحافظة أخر عمليات الإتلاف في مستودع المحجوزات، وفي المحصلة حالت أيام العطلة الماضية في الجمارك استكمالاً لملفات ملف مستودع المحجوزات وعلاقته بمستودع يشتمل على مهربات في ضاحية بريف دمشق والتحقيق مع عامل في مستودع المحجوزات على خلفية التحريات التي قامت بها مديرية المكافحة في الجمارك، وربما تعتبر هذه الضربة الجمركية التي طالت مستودع مهربات يشتبه في أن القائمين عليه من العاملين في الجمارك استكمالاً لملفات بدأت قبل أشهر وطالت الكثير من الشخصيات في العمل الجمركي وحتى المخلصين الجمركيين.

واعتبر مدير في الجمارك أن التهريب يمثل اعتداء على الخزينة العامة للدولة وأنه لن يكون هناك تهاون في قمع ظاهرة التهريب ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها وأن مهام الجمارك تتركز على قمع حلقات التهريب أينما وجدت وخاصة كبار المهربين عبر تكثيف التحريات والكشف عن شبكات التهريب وضربها وتجفيف عملها، وأن كل ذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني والصناعة المحلية ومنع إدخال المهربات للأسواق المحلية وخاصة المواد الغذائية التي تدخل من دون إجراء أي تحاليل أو فحوصات تظهر مدى سلامتها وصحة بياناتها ومدى مطابقتها للمواصفة السورية، وأن كل من يقتني مهربات أو يعمل على المتاجرة فيها وإدخالها بطرق غير شرعية هو عرضة وهدف للجمارك أينما كان وأن هناك تشدداً وحزماً في التعامل مع المهربات واتخاذ عقوبات رادعة بحق المخالفين وكل ذلك وفق القانون ونظام العمل الجمركي الذي يصب في مصلحة حماية الاقتصاد الوطني.

وعلمت «الوطن» في الملف نفسه أنه تم إخلاء سبيل كل العاملين في الجمارك من مختلف المهام: أمين منطقة جمركية رئيس قسم كشاف وغيرهم من الذين طالتهم التحقيقات خلال الفترة الماضية ومعظمهم خرجوا من العمل الجمركي عبر استقالات تم تأشيرها في وقت سابق.